

الجامعة الأميركية في بغداد تسعى لسد الثغرات في البرامج التعليمية

نمط تعليم أميركي يشجع الطلاب العراقيين على اكتشاف الفنون الليبرالية



بصيص أمل لشباب العراق

وأُنقذت عائلة صيهود 200 مليون دولار لتجديد الحرم الجامعي، ما آثار انتقادات للاقتصاد المفرط على الثروة الشخصية لرجل أعمال واحد. فيما رفض مولينكس الإدعاءات التي أطلقها منتقدو الجامعة، بما في ذلك بعض المسؤولين العراقيين وغيرهم من مسؤولي التعليم العالي، بأن الأسرة تسعى إلى كسب المال عبر متاجرتها بالتعليم.

وأوضح مولينكس "هذه جامعة غير هادفة للربح بنسبة 100 في المئة.. كل الأموال التي يتم جلبها عن طريق التعليم تعود إلى الجامعة، وليس إلى العائلة". وتعد الجامعة الأميركية الجديدة هي أول جامعة على الطراز الأميركي في العراق. فيما توجد جامعتان على الطراز الأميركي في دهوك والسليمانية بالمنطقة الشمالية التي يديرها الأكراد.

ومن المتوقع أن يستغرق النهج الأميركي في التعليم، والذي يشجع على اتساع مناهج وأساليب متنوعة، وقتاً لاكتساب شعبية لدى صفوف الطلبة في بغداد، حيث تحدد درجات امتحانات المدارس الثانوية المسارات الوظيفية والدرجات العلمية في الهندسة والعلوم الطبية.

وقد يفسر هذا سبب تواضع تسجيلات الطلبة إلى حد الآن. حيث تم قبول أقل من 300 طالب في الجامعة في عامها الافتتاحي هذا العام، وهو عدد أقل بكثير من توقعات مؤسسيها الذين قدروها بقبول ما لا يقل عن 10 آلاف إلى 30 ألف طالب.

وقد التحق أغلب الطلبة باكاديمية اللغة الإنجليزية في الجامعة لتحسين مهاراتهم في اللغة الإنجليزية قبل الشروع في برنامج البكالوريا.

ولفت مولينكس إلى إن معظم الطلاب يتمتعون بمهارات أساسية في اللغة الإنجليزية، وهي ليست كافية لتلبية متطلبات الجامعة.

وختم بالقول "علينا تولى زمام الأمور من البداية. الطلاب القادمون إلى هنا لديهم مهمة تستغرق عاماً أو عامين ونصف العام بالنسبة إلى البعض منهم حتى يبدأوا في المستوى الأساسي للدخول في برنامج اللغة الإنجليزية".

أساسي للفنون الحرة في بغداد"، وهذه ليست رؤيته فحسب، بل رؤية الممول العراقي الرئيسي للجامعة، رجل الأعمال المؤثر سعدي صيهود الذي بدأت ممتلكاته بمغسلة للملابس في المنطقة الخضراء لخدمة القوات الأميركية بعد عام 2003.

ولفت مولينكس إن "الفنون الليبرالية تعد مفهوماً جديداً في العراق". وفي الوقت الحالي، الجامعة الأميركية" بالاسم فقط، وسوف يستغرق الأمر سنوات قبل أن يتم اعتمادها في الولايات القادمة، وحسب مولينكس يجب عليهم أولاً إنتاج فصل تخرج أولي. مع ذلك تعرضت الجامعة لانتقادات واسعة أمام شكوك في مصداقية مخطط تمويل الجامعة، الذي يعتمد على رجل أعمال عراقي مؤثر، وروج منتقدوه على أنه يطمح إلى تحقيق مكاسب مالية.

الأميركية "هاردين"، و"ستارباكس"، وكونه رئيساً للجامعة، تتوافق قائمة مهام مولينكس الطويلة مع النطاق المخطط للجامعة، من الإشراف على جهود إعادة الإعمار الضخمة لقصور صدام قبل ثلاث سنوات، إلى تعيين الموظفين وإدارة خدمات الطعام ودفعة فواتير الخدمات. وتقع الجامعة في الموقع الذي كلف فيه صدام وزراءه ببناء منتجج، وتضمن المشروع قصر الفاو الكبير والعديد من الفيلات وقصوراً أصغر، وقد أنشئ في التسعينات للاحتفال باستعادة العراق لشبه جزيرة الفاو خلال الصراع الإيراني العراقي.

وتشكلت البحيرة الاصطناعية عن طريق تحويل المياه إليها من نهر دجلة، وهي مليئة بنوع مهجن من السمك أطلق عليه مسمى "صدام باس"، أو "قاروص صدام".

ولا تزال الأحرار الأولى لاسم صدام محفورة على الجدران والأعمدة والسقوف، وبعد أسره من قبل القوات الأميركية، تم سجنه في أحد مباني القصر. وتم استخدام القصر لاحقاً كمقر لقوى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وأطلق عليه اسم "كامب فيكتور".

قال مولينكس "نشعر بوجوده حولنا في كل مكان. إنه أمر جيد جداً أن نأخذ هذا الإرث ونحوّله إلى ما نقوم به الآن".

وأردف بالقول "لحمنا هو إقامة جامعة على الطراز الأميركي مع إنشاء برنامج

على أنقاض مشاريع سابقة للرئيس الراحل صدام حسين وقع الأثنيون تدشين الجامعة الأميركية في بغداد التي تعد الطلاب العراقيين بتعليم على النمط الأميركي يعتمد على مناهج متنوعة ومتطورة ويفرّهم على اكتشاف الفنون الليبرالية. وعلى الرغم من أهمية الحدث بالنسبة إلى قطاع يشكو الانهيار والتراجع منذ الغزو الأميركي للبلاد إلا أن مسؤولي الجامعة طالّتهم الانتقادات بحسب ما ذكرته وكالة "أسوشيتد برس" التي أكدت أن مصادر تمويلها تعتمد على استثمارات رجل أعمال عراقي مؤثر يدعى سعدي صيهود.

بغداد - من بعيد، يبدو المبنى المتراص الأطراف للجامعة الأميركية التي تم افتتاحها حديثاً في بغداد وكأنه سراب عائم. يقف المبنى محاطاً بالمياه الزرقاء لبحيرة اصطناعية، حيث تم تحويل القصور التي تعود إلى عهد الرئيس الراحل صدام حسين إلى أقسام جامعية تعد بتعليم على النمط الأميركي. أملاً في تلبية تطلعات الشباب العراقي. منذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003، تعثر التعليم العالي في ظل ضعف السياسات الحكومية المتبعة وغياب الإصلاحات.

ويؤكد مسؤولون حكوميون أن الجامعة الأميركية في بغداد، التي وقع افتتاحها الإثنين، ضرورية لإسناد حالة التعليم المتعثرة في البلاد، كما من شأنها أن تسد ثغرات تعليمية كبيرة.

وأعرب مايكل مولينكس، رئيس الجامعة الأميركية في العراق في مقابلة أجرتها معه سامية كولا ب الصحافية بوكالة أسوشيتد برس عن سعادته لهذه الخطوة وأماله الكبيرة في أن تساهم في إصلاح أوضاع التعليم بلد أنهكه الصراع الطائفي والتهديدات الإرهابية. وقال مولينكس "أشعر وكأنني رئيس بلدية لمدينة كبيرة وليس مجرد رئيس جامعة".

وعلى الرغم من التهديدات الأمنية في ظل استقرار حكومي هش وحالة الطوارئ الصحية التي فرضت قيوداً على التنقل والتي قد تهدد بتأخير مشاريع قطاع التعليم، إلا أن مسؤولي الجامعات يمضون قدماً في خطط التوسع.

ومن بين 14 كلية يامل مولينكس أن تزدهم يوماً ما بالمختلجين إلى التعلم، تم افتتاح ثلاث منها فقط في الآونة الأخيرة في اختصاصات الفنون والعلوم، وإدارة

كارثة تخريب التعليم العالي في العراق.. إلى أين؟

وتبين المنظمة أن الكثير من المسؤولين، الوزراء والنواب وأصحاب الدرجات الخاصة، يحملون شهادات مزورة صادرة من جامعات معروفة أو غير معروفة وأن هؤلاء يتنعمون بامتيازات الشهادة رغم الكشف عن بطلانها ما جعل الشهادة العلمية لا قيمة لها في نظر الشارع العراقي، بعد أن أصبحت تباع في أسواق الخردة، والغريب أن أحداً من المسؤولين لم يُحاسب على تزويره وتحاليله على القانون، وأن عدداً من النواب لا يحمل أي مؤهل علمي أو شهادة أكاديمية سليمة، وأنه مارس التزوير عند ترشيحه للبرلمان في الدورات كلها. وكشف مكتب المفتش العام في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن أن العدد الإجمالي للوثائق الدراسية التي قدمها الطلبة للقبول في الكليات والمعاهد بلغ 4790 وثيقة مزورة، فيما بلغ عدد الوثائق المزورة المقدمة لأغراض التعيين 1898 وثيقة لغاية الثلاثين من شهر سبتمبر 2019.

وأوضح أن هناك الآلاف من الطلبة مشكوك في صحة صور وثائقهم الدراسية، وأنه من بين 44 شهادة معادلة صادرة من دولة قطر كانت هناك 41 شهادة منها مزورة وثلاث فقط صحيحة، فيما بلغت نسبة التزوير في الشهادات الصادرة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية قرابة 99 في المئة. ويشير كتاب صدر الشهر الماضي بعنوان "العقل العراقي المهاجر - الواقع والمآلات" لمؤلفه أستاذ الفلسفة عبدالستار الراوي إلى أن هيئة النزاهة أعلنت أرقاماً مخيفة عن حجم التزوير الحاصل في الدولة العراقية، مما يعني أن هناك كارثة ماحقة ستحدث مستقبلاً بعد أن هُضم أصحاب الشهادات العالية والمتفوقون من الطلبة وهجر الملايين منهم ولا زالوا في المهاجر يعانون شظف العيش وماسي الغربة في الوقت الذي يتمتع فيه الجهلة والمزورون بخيرات العراق.

وكانت الهيئة قد حققت في قضية ضبط عشرة آلاف شهادة مزورة أخرى، فيما لا تزال عشرات الآلاف من الشهادات المزورة لم تمتد إليها يد، في حين أن مزوريها وصلوا إلى مناصب رفيعة.

والسبب الأساسي في بداية نشاط التزوير هو إما إثبات الخدمة العسكرية وإما التعيين وإما السفر وإما غايات أخرى ضيقة، غير أن كارثة التزوير تتسع اليوم بشكل مقلق. وتشير التقارير إلى أن أكبر مجال اكتشفت فيه مظاهر التزوير هو مجال التعيين في وزارتي الداخلية والتربية، إذ بلغت فرصة التعيين مع الوثائق المزورة مبلغ 10 أوراق (أي ألف دولار) و17 ورقة (أي 1700 دولار)، وهو ما يتم العمل به في ذلك الوسط حيث تسمى فئة المئة دولار ورقة، وهذه الأموال توزع على المشتركين في عملية التزوير والتعيين، ما خلق عملية متكاملة في التزوير والفساد الإداري والمالي يقف وراءها جيش من المستفيدين بات يهدد الدولة ومؤسساتها بالكامل ويسعى إلى استخدام الوسائل كلها لاستمرار الوضع الاستثنائي في البلاد.

وتقف خلف هذا الجيش عصابات الجريمة المنظمة، وهي النزاع العسكري الضارب لجيش الفساد، وذلك بتصفية المندوبين بفضح المرتشقين والمزورين المتجاوزين على المال العام، وذهب ضحية هذه العصابات الكثير من المواطنين الشرفاء والكثير من موظفي لجان النزاهة والدوائر المالية والعقود في دوائر الدولة المختلفة.

د. باهرة الشبخلي
كاتبة عراقية

أصبح معلوماً أن الانهيار في العراق شمل مناحي الحياة كلها، لكنه في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي كان أفجع وأشد، حيث يبدأ بفجعية الشهادات المزورة ولا ينتهي بكارثة قانون أسس تعادل الشهادات الذي أقره البرلمان في العراق مؤخرًا. كانت نتيجة ذلك كله أن الجامعات العراقية أصبحت خارج تصنيف شنغهاي 1000 جامعة بالعالم في سنة 2020، إذ خلا هذا التصنيف الذي نشرته جامعة "جياو تنغ" في شنغهاي من أية جامعة عراقية.

وأقرت سعد ناجي العزاوي، الأستاذة المشاركة والاستشارية في الهندسة البيئية وعميدة كلية ورئيسة جامعة خاصة سابقاً، بالم كبير بان "التعليم العالي في العراق يعاني تدهوراً كبيراً تمكن ملاحظته من خلال خروج معظم الجامعات العراقية من مؤشرات الرصانة العلمية العالمية للجامعات"، منوهة إلى أن "في العراق 35 جامعة حكومية و51 جامعة أهلية، نحو 48 في المئة منها في بغداد و10 في المئة في كربلاء (معظمها دينية)، أما في محافظات كبيرة مثل نينوى والأنبار وصلاح الدين فنسبة الجامعات في المئة فقط، وفقاً لما ورد في خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022".

وتعزو العزاوي تدهور التعليم إلى عدم تلبية الجامعات العراقية المتطلبات العالمية العامة والخاصة لاعتماد الشهادات من مساحات الأبنية والخدمات والمختبرات والأجهزة ونسبة حملة الدكتوراه إلى عدد الطلبة وغيرها من الشروط. أما الجامعات الخاصة فمعظمها تمنح الشهادات لمن يدفع بعيداً عن الإداء ونزاهة الامتحانات والمعايير المطلوبة لتقييم الكفاءة.

ويستحسب الفساد المستشري في مفاصل الدولة كلها على وزارة التعليم العالي التي تخلت عن دورها التخطيطي والرقابي وسمحت لهجات غير تخصصية خارج الوزارة بإجراء معادلة الشهادات حتى لو كانت مزورة.

وإذا أضفنا إلى هذا كله تدخل الميليشيات وأحزاب السلطة الدينية في تسيير العملية التعليمية وفرض العطل الدينية الطائفية بما يزيد على ثلاثة أشهر من السنة الأكاديمية واعتقال الكفاءات العلمية التي لا تستجيب للشروط المفروضة عليها أدرنا حجم الكارثة في هذا القطاع الذي يعتمد عليه نهوض البلد وتطوره.

وما لم تتطرق إليه العزاوي ظاهرة تزوير الشهادات، وهي من الأخطار الكبيرة التي تواجه المجتمع العراقي وقد انتشرت لتشمل مناحي الحياة كلها وتعددت صورها وأشكالها ووصلت إلى درجة أن تمارس الغش والتزوير كتل سياسية وأحزاب لتحقيق انتصار ما في حملة انتخابية أو إيصال مرشح ما لعضوية مجلس محلي أو برلمان.

وأظهرت إحصائية لمنظمة التعليم العالي -وهي منظمة دولية لها مقر في بغداد- نسب تزوير الشهادات في محافظات العراق خلال سنتي 2007 - 2008، إذ احتلت فيها محافظة البصرة المركز الأول بواقع تزوير نسبتها 19 في المئة تلتها العاصمة بغداد بفارق نصف درجة. وكانت أقل المحافظات نسبة محافظة المنثنى الواقعة جنوب غربي العراق بنسبة 2 في المئة.



أزمة التعليم في العراق لا حدود لها